A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

نتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وانعكاساتها على الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الموجز

عقد الأمين العام للأمم المتحدة، خلال الفترة من 23 إلى 24 سبتمبر/أيلول 2021، قمة النظم الغذائية (القمة) اعترافًا بأن تحويل النظم الغذائية يوفر إحدى أقوى الطرق لتحقيق رؤية خطة عام 2030. وأتاحت العملية التحضيرية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي دامت 18 شهرًا فرصة لأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي لزيادة الوعي ورفع مستوى الخطاب بشأن النظم الغذائية. ومن خلال خمسة مسارات عمل، تم دمج 2 200 فكرة للإجراءات المعجّلة في 52 مجموعة حلول. وقدمت عملية مكثفة من حوارات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، شارك فيها أكثر من 107 000 مشارك، أساسًا لضمان تماسك ومواءمة الإجراءات بشكل أفضل.

وأكمل أكثر من 37 000 مندوب عملية التسجيل في القمة الافتراضية، التي شاهدها أكثر من 50 000 شخص من 193 بلدًا. وأدلت 165 من الدول الأعضاء، بما في ذلك 78 رئيس دولة وحكومة، ببيانات. وقدمت القمة مجموعة من الأعمال تضمنت ما يلي: (1) ملخص الرئيس وبيان العمل الصادر عن الأمين العام؛ (2) ومسارات واستراتيجيات لتحويل النظم الغذائية الوطنية؛ (3) وائتلافات العمل؛ (4) ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والتزامات الجهات المستهدفة؛ (5) وقاعدة معارف موجزة.

وستتولى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما قيادة عملية متابعة القمة بالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وكذلك مع جميع المنظمات الدولية المعنية.

وستستضيف منظمة الأغذية والزراعة مركز تنسيق يعمل فيه موظفون منتدبون من وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) التأكيد على الأهمية الحاسمة للعمل والاستثمار المنسقين بشكل أفضل من أجل إيجاد نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة تحقيقًا لخطة عام 2030؛

(ب) والإقرار بنتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية والالتزام بدعم الإجراءات الوطنية والإقليمية التي تستند إلى هذه النتائج؛

(ج) وتبادل الخبرات في عملية الحوارات الوطنية والإجراءات التي تم تحديدها على أنها حاسمة لضمان مساهمة تطوير النظم الزراعية والغذائية في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) وتقديم التوجيه بشأن عملية المتابعة والاستعراض.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى
FAO-RNE-NERC@fao.org

أوّلًا– المقدمة

1- عقد الأمين العام للأمم المتحدة، في عام 2021، قمة النظم الغذائية في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجاء قرار عقد القمة اعترافًا بأن تحويل النظم الغذائية يوفر إحدى أقوى الطرق لتحقيق رؤية خطة عام 2030، بعد أن اعتبر تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 أن النظم الغذائية هي أحد المنطلقات الرئيسية القليلة لانتقال العالم إلى مسار أكثر استدامة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، قدمت العملية التحضيرية للقمة أيضًا فرصة للنظر في كيفية مساهمة النظم الغذائية في دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى "إعادة البناء على نحو أفضل".

2- وسلطت خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها الضوء على أهمية الأهداف المتعددة التي ستحتاج النظم الزراعية والغذائية المستقبلية إلى تحقيقها، وأبرزت تزايد الاعتراف بأنه من خلال تقديم كميات أكبر من الأغذية بأسعار معقولة، حالت التطورات التي شهدتها النظم الغذائية دون تحقيق العديد من الأهداف المجتمعية، بما في ذلك تحسين الصحة والتغذية، والحد من الفقر، وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية، والإدماج الاجتماعي.

3- وعلى مدى العقد الماضي، اتخذ أصحاب المصلحة في النظم الزراعية والغذائية بالفعل إجراءات وغيروا سلوكهم: المنتجون من خلال اختبار ممارسات بديلة للحد من الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والمناخ؛ وقطاع الأغذية من خلال إيجاد مصادر أكثر استدامة، وإعادة تركيبة المنتجات، والحد من الفواقد؛ والمستهلكون، حيثما يستطيعون، من خلال الحصول على معلومات أفضل عن الأغذية من أجل اتباع أنماط غذائية أكثر صحة والدعوة إلى إتاحة منتجات غذائية أكثر مراعاة للبيئة وإلى الحد من المهدر من الأغذية والتعامل مع ذلك بشكل أفضل.

4- ولكن المبادرات المستقلة العديدة التي أخذت بزمامها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي كانت تظهر بالفعل لدعم نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة كانت تفتقر إلى إطار مشترك للتفاعلات والتبعيات والمقايضات المعقدة المتأصلة في النظم الغذائية، مما يحدّ من قدرة المجتمعات التي لها أولويات مختلفة واتجاهات مختلفة وإمكانات زراعية إيكولوجية ومؤسسية مختلفة على تحديد مسارات مناسبة وتنفيذها للوصول إلى نظم غذائية أكثر استدامة.

5- وأتاحت العملية التحضيرية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي استمرت 18 شهرًا أول فرصة لأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي لزيادة الوعي ورفع مستوى الخطاب والأهمية السياسية للنظم الغذائية في جدول الأعمال العالمي. ومن خلال القيام بذلك، وفرت أساسًا لتحسين تماسك ومواءمة العمل الذي تمس الحاجة إليه بشكل عاجل.

ثانيًا– العملية التحضيرية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

6- أشرفت لجنة استشارية للقمة على العملية التحضيرية، برئاسة نائب الأمين العام وأعضاء من مختلف أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مديري منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وممثلين قطريين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقدمت اللجنة الاستشارية التوجيه إلى المبعوثة الخاصة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، التي كانت مسؤولة بشكل عام عن عقد القمة. وتم إنشاء مجموعة علمية لضمان الاستقلالية في إعداد الأدلة واستخدامها، وفريق مهام تابع للأمم المتحدة لضمان مشاركة واسعة للأمم المتحدة في العملية التحضيرية للقمة ودعم متابعتها. وأنشئت شبكة المناصرين لإقامة تحالفات استراتيجية مع الشركاء وتعبئتها والحفاظ عليها.

7- وتمحورت العملية حول خمسة مسارات للعمل، وهي: (1) ضمان حصول الجميع على الأغذية المأمونة والمغذية؛ (2) والانتقال إلى أنماط استهلاكية مستدامة؛ (3) وتعزيز الإنتاج المراعي للطبيعة؛ (4) وتعزيز سبل كسب العيش المنصفة؛ (5) وبناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات والضغوط.

8- وبدعم من أدلة قوية ومستقلة، ساعدت مسارات العمل الخمسة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة على رفع التحديات المعقدة التي يجب التصدي لها إذا أريد إيجاد نظم غذائية أكثر استدامة، من خلال تقديم حيز للمشاركة والتعلم لجميع أصحاب المصلحة، لتحفيز إجراءات وشراكات جديدة، وتكثيف المبادرات الحالية. وطوال عملية القمة، وضع الخبراء وأصحاب المصلحة أكثر من 200 2 فكرة للعمل المعجل. وتم توحيد هذه الأفكار في 52 مجموعة للحلول، من خلال العمل الجماعي للمجموعة العلمية، ومسارات العمل، ودوافع التغيير، وشبكة المناصرين، وفريق مهام التابع للأمم المتحدة، للنظر فيها من قبل البلدان والجهات الفاعلة الأخرى في ما يتعلق بالسياقات والأولويات الخاصة بها.

9- ولضمان تحقيق أهداف عقد "قمة الناس" وكذلك "قمة الحلول"، وفرت حوارات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية نهجًا شاملًا وفريدًا لتحديد الأمور الفعالة وتلك غير الفعالة، وما هي الأولويات الرئيسية لتحسينها، ولتحديد إجراءات لمعالجة هذه الأولويات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية. ومن خلال 11 حوارًا عالميًا، و987 حوارًا مستقلًا مسجلًا، و613 حوارًا مسجلًا للدول الأعضاء، ساعد أكثر من 000 107 مشارك في تشكيل مسارات تحويلية للمضي قدمًا في الإجراءات التي تم التعبير عنها من خلال مسارات العمل.

10- وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رشح العديد من الأعضاء (15 بلدًا) شخصًا رفيع المستوى من داخل الحكومة لعقد سلسلة من الحوارات الوطنية كجزء من عملية قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وحددت الحوارات الوطنية مسارات وطنية لنظم غذائية مستدامة يمكن أن تكون بمثابة نقاط مرجعية عبر الحوكمة ولجميع أصحاب المصلحة في السنوات القادمة.

11- ووفّر مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا الدعم الفني للحوارات الوطنية، وخاصة مسار العمل 1: ضمان حصول الجميع على الأغذية المأمونة والمغذية، في عدة بلدان. وعلى سبيل المثال، دعمت المنظمة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئة القومية لسلامة الغذاء في جمهورية مصر العربية، في إعداد الوثيقة المتعلقة بمسار العمل 1. وأعطت الوثيقة الأولوية للحلول بما يتماشى مع المعايير الرئيسية للقمة في ما يتعلق "بالحلول النظمية والتي تغير قواعد اللعبة"، بالإضافة إلى دعم المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، وخلق أوجه التآزر مع مسارات العمل الأخرى.

12- واشترك المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطلاق الحوار الإقليمي العربي حول النظم الغذائية الذي عقد في 29 مارس/آذار 2021، لتوفير منصة تكاملية وجذابة تمكن المجموعات التي تمثل المزارعين والنساء والشباب والبنوك والمهندسين والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة، من المشاركة بأدوارهم ووجهات نظرهم وخبراتهم وقضاياهم حول جعل النظم الغذائية في المنطقة أكثر صحة وشمولًا واستدامة، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على الصمود في سياق جائحة كوفيد-19. وعزز الحوار الإقليمي العربي الآراء ووجهات النظر والخبرات الإقليمية. وشجع كذلك على إجراء حوارات وطنية. وتم إعداد وثيقة النتائج الإقليمية النهائية لتعكس تلك المناقشات. وتم عقد اجتماعين تشاوريين تحضيريين بما في ذلك حوار الشباب العربي (9 مارس/آذار 2021) وحوار أصحاب المصلحة العرب (11 مارس/آذار 2021) قبل الحوار الإقليمي.

13- وفي إطار التحضير لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021، اشترك المكتب الإقليمي للمنظمة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنظيم جلسة افتراضية حول "أولويات تحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية" في 27 يوليو/تموز 2021 كجلسة تابعة ضمن الجلسات السابقة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. ووفّر هذا الاجتماع منصة تكاملية وجذابة مكّنت أصحاب المصلحة الإقليميين من تبادل وجهات نظرهم وخبراتهم وقضاياهم حول تحويل النظم الغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى نظم أكثر صحة وشمولًا واستدامة وكفاءة في استخدام الموارد.

ثالثًا– ما هي نتائج القمة؟

14- ركزت القمة، التي عقدت خلال الفترة من 23 إلى 24 سبتمبر/أيلول 2021، على تعزيز النتائج والالتزامات بالعمل المنبثق عن عملية القمة. وبشكل عام، أكمل000 37 مندوب عملية التسجيل في القمة الافتراضية، التي شاهدها أكثر من 000 50 شخص من 193 بلدًا. وأدلت 165 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك 78 رئيس دولة وحكومة، ببيانات خلال القمة. وتمثلت أبرز الرسائل في الدعوات إلى التعاون الدولي والإقليمي والتعافي من جائحة كوفيد–19، والالتزامات بضمان الأمن الغذائي، والقضاء على الجوع، وتحسين التغذية. كما تم الإعراب عن اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك زيادة قدرة الإنتاج الزراعي على الصمود في وجه تغير المناخ وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، والعناية بالبيئة، وضمان التنوع البيولوجي الغني. وتم تحديد أولويات تمثلت في دعم صغار المزارعين والمزارعين الأسريين وسكان الريف، من خلال وسائل مثل الاستثمار والدعم التكنولوجي وخدمات الإرشاد، مع تسليط الضوء بشكل متكرر على العلوم والتكنولوجيا والبحوث والابتكار والاستثمار.

15- وقدمت القمة مجموعة من الإجراءات تضمنت ما يلي: (1) ملخص الرئيس وبيان العمل الصادر عن الأمين العام؛ (2) ومسارات واستراتيجيات لتحويل النظم الغذائية الوطنية؛ (3) وائتلافات العمل؛ (4) ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والتزامات الجهات المستهدفة؛ (5) وقاعدة معارف موجزة.

(1) دعا ملخص الرئيس وبيان العمل الصادر عن الأمين العام المجتمع الدولي إلى الوفاء بوعوده من أجل مستقبل أفضل من خلال نظم غذائية تعمل من أجل الناس والكوكب والازدهار. وأوضح البيان كيف أن التقدم في خمسة مجالات رئيسية سيكون بمثابة تحول عالمي في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل المجالات الخمسة، التي استرشدت بها المجموعة العلمية المستقلة للقمة ومسارات العمل ودوافع التغيير وحوارات القمة في ما يلي: (1) تغذية جميع الناس؛ (2) وتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة؛ (3) والنهوض بسبل كسب العيش العادلة والعمل اللائق وتمكين المجتمعات؛ (4) وبناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات والضغوط؛ (5) ودعم وسائل التنفيذ. كما عرض نهج متابعة القمة.

(2) وتعكس النتائج الناشئة عن الحوارات الوطنية في 148 بلدًا وسلسلة من الحوارات الإقليمية فهمًا مفاده أنه في حين أن السياق المحلي والنهج ووجهات النظر قد تختلف، يمكن ويجب أن تتحول النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتاحت حوارات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية الوطنية الفرصة للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الوطنيين لتحديد الأولويات وتشكيل المسارات الاستراتيجية لمستقبل النظم الغذائية وتوليد التزامات من قبل أصحاب المصلحة المتعددين. ومن بين 148 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي

تقود حوارات وطنية، قدمت 103 بلدان مسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية بحلول انعقاد القمة، ممّا يوفّر رؤى لما تتوقعه الحكومات، إلى جانب مختلف أصحاب المصلحة، من نظمها الغذائية بحلول عام 2030. وأسفرت عملية القمة أيضًا عن تطوير المسارات الإقليمية لتحويل النظم الغذائية التي تتناول مجالات التركيز والأولوية المشتركة عبر العديد من البلدان والمسارات الوطنية، أو التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال الجهود المشتركة لهذه البلدان عبر الحدود الوطنية.

(3) وضمن كل مجال من مجالات العمل التي تم إبرازها في بيان عمل الأمين العام، ظهرت سلسلة من التحالفات والمبادرات والشراكات والشبكات والمعارف والموارد، لمساعدة البلدان على ربط العمل على الصعيد المحلي بالعمل على الصعيد العالمي. وتشمل القائمة غير الشاملة المسائل التالية التي شاركت فيها المنظمة:

- تغذية جميع الناس: القضاء على الجوع؛ والأنماط الغذائية الصحية المتأتية من النظم الغذائية المستدامة؛ والوجبات المدرسية؛ وعدم هدر الأغذية؛ والحماية الاجتماعية؛ والزراعة الأسرية.
- تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة: الزراعة الإيكولوجية؛ ونمو الإنتاجية المستدامة؛ والأغذية الزرقاء والمائية؛ والعلاقة بين الأرض والمياه العذبة؛ وإعادة توجيه الدعم العام للأغذية والزراعة؛ ووقف إزالة الغابات وصونها؛ وبيانات أفضل وقرارات أفضل.
- النهوض بسبل كسب العيش العادلة والعمل اللائق وتمكين المجتمعات: جعل النظم الغذائية تعمل لصالح النساء والفتيات؛ والنظم الغذائية للشعوب الأصلية؛ والنظم الغذائية الحضرية الشاملة والمستدامة.
- بناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات والضغوط: سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية القادرة على الصمود؛ والترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- دعم وسائل التنفيذ: الرقمنة والابتكار.

(4) وتم الإدلاء بتصريحات والتزامات وبيانات قوية من قبل كل جهات التنظيم الذاتي في القمة، بما في ذلك شبكة المناصرين، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية، وقادة الأديان، والقطاع الخاص، والمنتجين، والشباب.

16- وتمت إتاحة خلاصة وافية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية على الإنترنت توفر لمحة عامة عن عملية المشاركة والنتائج والمعرفة والمساهمات الناشئة في الفترة التي سبقت عقد القمة من قبل جميع مسارات العمل. وهي تتضمن روابط لأكثر من 2 000 من الحلول التي تم تجميعها بواسطة مسارات العمل وفرق التغيير، وتقارير توليفية من الحوارات الوطنية والمستقلة، وجهاز قراءة المعلومات العلمية يعرض بحوثًا وأكثر من 50 موجزًا من إعداد المجموعة العلمية وشركائها العالميين، مع أحدث المعارف والأدلة الفنية الموجهة نحو الحلول.

رابعًا– عملية المتابعة والاستعراض

17- قدمت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية زخمًا لجميع أصحاب المصلحة في النظم الغذائية للعمل معًا بطريقة أكثر منهجية وتنسيقًا. وقد أوضح بيان عمل الأمين العام نهج متابعة القمة، وألزم منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك في قيادة مركز تنسيق يتعاون مع قدرات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا ويستند إليها لدعم البلدان في صياغة وتنفيذ مسارات

وطنية لتحويل النظم الغذائية. وسيتواءم المركز في عمله مع وظائف الأمم المتحدة وقدراتها الموجودة والهياكل والآليات القائمة.

18- وستستضيف المنظمة بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة هذا المركز الذي سيحظى بدعم مكتب أهداف التنمية المستدامة التابع للمنظمة وسيرفع تقاريره إلى المدير العام للمنظمة. وستقع مهمة الإشراف على المركز على عاتق مجموعة توجيهية تتألف من مديري وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، ومكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الرئيس الأولي لفرقة مهام متطورة تابعة للأمم المتحدة. وسيتم تولي رئاسة فرقة المهام التابعة للأمم المتحدة بالتناوب بين وكالات الأمم المتحدة المهتمة التي لها صلات قوية بعمل المركز. وسيتألف المركز من فريق متمكن، يتكون إلى حد كبير من أفراد منتدبين من كيانات منظومة الأمم المتحدة، ويدرك المشهد الأوسع عبر النظام الغذائي برمته، ويقيم روابط ويضمن اتباع نهج للنظم، ويعرض التجارب الناجحة والدروس المستخلصة.

19- وسيؤدي المركز عددًا من الوظائف، على النحو التالي:

(أ) سيستمر في النهوض بسردية قوية بشأن العمل التحويلي في النظم الغذائية والزراعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقييم عالمي للدول الأعضاء كل سنتين حتى عام 2030 لدفع عجلة التقدم المستمر.

(ب) وسيضمن الارتقاء بمستوى المواضيع ذات الأولوية في جدول أعمال تحويل النظم الغذائية لقيادة الفكر الاستراتيجي لوكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرائدة في النظام الإيكولوجي للدعم، بما في ذلك النظام الإيكولوجي العلمي للدعم، من أجل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

(ج) وسيسهل الاتصال بالنظام الإيكولوجي الأوسع نطاقًا للجهات الفاعلة من أجل نظم غذائية وزراعية مستدامة يتم من خلالها ربط التحالفات والمبادرات الأخرى، وكذلك النظام الإيكولوجي العلمي، مع التركيز على تقديم حزمة متماسكة للتنفيذ على المستوى القطري. وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب خطر الوقوع مرة أخرى في نهج قائم على التقوقع.

(د) ويتمثل مفتاح المضي قدمًا في هذه العملية في الخبرة والمشورة من الشباب، ومجموعات السكان الأصليين، والنساء، ومنتجي الأغذية في القطاع الخاص ضمن جهات أخرى. وسيتم الاستفادة من ذلك من خلال مجموعة من أصحاب المصلحة ستستخدم الهياكل القائمة ودوائر أصحاب المصلحة المنظمة ذاتيًا.

(هـ) ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية لهذا المركز في تنسيق وتسهيل الدعم الفني والسياساتي المطلوب من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان في تطوير وتنفيذ مساراتها الوطنية. وخلال عملية القمة، حددت وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء، بدعم من عدد من الدول الأعضاء، تنفيذ مجموعة من الوظائف الحاسمة لدعم تحويل النظم الغذائية، ممّا سيوفر، من بين أمور أخرى، (1) الخدمات الاستشارية للحوارات الوطنية والتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين، (2) وتحليل السياسات لدعم تصميم النظم الزراعية والغذائية الوطنية، (3) والتعلم المشترك بشأن تحويل النظم الزراعية والغذائية، (4) وآلية المطابقة وتبادل المعلومات لربط الأعضاء بمبادرات الدعم العالمية والإقليمية ذات الصلة.

(و) وحيثما يكون للأمم المتحدة حضور قطري، سيتم تقديم الدعم على المستوى القطري بالتنسيق مع المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية بما يتماشى مع التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام. وسيسهل مركز التنسيق تقديم الدعم بشكل أكثر اتساقًا وكفاءة على المستوى القطري، بناءً على أصول وبرامج الأمم المتحدة ومنظمات ومبادرات أخرى مثل مبادرة "العمل يدًا بيد" التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

خامسًا– نتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ذات الصلة ببلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

20- حدّدت القمة أهدافًا واضحة وطموحة للنظم الزراعية والغذائية تعكس العلاقات المعقدة بين الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. ولهذا الغرض، يجب الآن على جميع أصحاب المصلحة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وخاصة الحكومات، إعادة تأكيد الالتزام بالعمل العاجل وعلى نطاق واسع وبالتضامن مع بعضهم البعض للوفاء بوعود أهداف التنمية المستدامة. ونظرًا إلى أن معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا متأخرة في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة، يكتسي تحويل النظم الزراعية والغذائية لتصبح نظمًا أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة أهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة، وتحسين سبل كسب عيش المجتمعات الزراعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية. ولكي يحدث ذلك، يجب اتخاذ عدة إجراءات رئيسية، بما في ذلك:

(أ) دعم الآليات الوطنية التي تطور وتنفذ مسارات وطنية حتى عام 2030 تكون شاملة ومتسقة مع الالتزامات المناخية للبلدان، بناءً على الحوارات الخاصة بالنظم الغذائية الوطنية. وتلعب منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيون كافة، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، دورًا محوريًا في دعم التنفيذ القطري.

(ب) ويجب أن تدفع السياقات المحلية الإجراءات على المستوى القطري من قبل الحكومات. وقد انبثقت عن عملية القمة خمسة مجالات عمل لكل منها آثار إقليمية مهمة. وتشمل هذه المجالات ما يلي:

(1) تغذية جميع الناس: تواجه بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تحديات تتمثل في زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا سيما البلدان التي تشهد نزاعات، حيث تعاني الفئات الأشد ضعفًا أكثر من غيرها. ويجب على الإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع وزيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية أن تشمل الفئات المهمشة وأن تعطيها الأولوية.

(2) تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة: يعاني إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من شح المياه، والقيود الخاصة بالأراضي وتدهور هذه الأخيرة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتعرضه لتغير المناخ والظروف المناخية المتطرفة. ويتعين على الحلول تحسين النتائج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للنظم الغذائية والزراعية مع تحقيق المقايضات المحتملة. وهذا النهج ضروري لضمان نظم زراعية وغذائية وسبل عيش مستدامة وقادرة على الصمود.

(3) النهوض بسبل كسب العيش العادلة والعمل اللائق وتمكين المجتمعات: إن أوجه عدم المساواة في الدخل وبين الجنسين والمناطق الريفية والحضرية آخذة في التوسع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأسواق غير الرسمية والعمالة العرضية المرتبطة بها مهيمنة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الإقليم. وإن توفير مصادر سبل كسب عيش عادلة وقادرة على الصمود، وتمكين المجتمعات الريفية وتحسين ظروف العمل على طول سلسلة الإمدادات الزراعية والغذائية بأكملها، جميعها من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة إلى إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للنهوض بتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

(4) بناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات والضغوط: إن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الذي يغلب عليه الطابع الجاف والزراعة البعلية، معرض بشدة للتأثر بالصدمات والضغوط ذات الصلة بالمناخ والبيئة (تغير المناخ، والظروف المناخية القصوى – والجفاف، وموجات الحرّ، والفيضانات، والعواصف الرملية – وشح المياه، وتدهور الأراضي، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي). وتتفاقم هذه الأمور جراء النزاعات والضغوط الاقتصادية (بما في ذلك الاعتماد على الاستيراد وفقدان الدخل/الوظائف، والديون وارتفاع مستوى عدم المساواة). وهذا يعني أن بناء نظم زراعية وغذائية وسبل كسب العيش قادرة على الصمود أمر لا بد منه لكي تتمكن بلدان الإقليم من الحفاظ على الأمن الغذائي في مواجهة الصدمات والأزمات المتعددة المتقاطعة.

(5) دعم وسائل التنفيذ: يجب على بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وضع وتنفيذ مسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية والزراعية. ويتطلب ذلك إرادة سياسية قوية وقيادة الحكومات؛ وبناء القدرات الوطنية على جميع المستويات؛ وزيادة التمويل المخصص للزراعة والنظم الغذائية؛ والاستثمار في البنية الأساسية للتسويق، لا سيما في الأسواق غير الرسمية، وفرض تدابير سلامة الأغذية؛ ودعم الحلول والسياسات القائمة على العلم لتطوير الابتكارات الفنية والمؤسسية والسياساتية من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية؛ وتعزيز الحوكمة على طول سلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها؛ وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في معالجة القضايا العابرة للحدود، بما في ذلك الأمراض والآفات وتجارة الأغذية.